

فريق الأمم المتحدة العامل المشترك بين الوكالات المعني بالعنف ضد الأطفال خطة من أجل العمل

يويد الفريق تأييدا قويا نداء الأمين العام للأمم المتحدة، أنطونيو غوتيريش، من أجل حماية حقوق الأطفال وصون رفايتهم في أثناء تفشي جائحة كوفيد-19 وفي أعقابها.

1 توفير مزيد من المعلومات

يويد الفريق تأييدا قويا نداء الأمين العام للأمم المتحدة، أنطونيو غوتيريش، من أجل حماية حقوق الأطفال وصون رفايتهم في أثناء تفشي جائحة كوفيد-19 وفي أعقابها.

لقد أدت جائحة كوفيد-19 إلى تفاقم ضعف الأطفال المعرضين للخطر لأن الهشاشة الاقتصادية المتنامية ستزيد من خطر عمل الأطفال وتزويجهم والاتجار بهم واستغلالهم جنسيا وتجنيدهم في الجماعات الإجرامية ومن قبل الجماعات والقوات المسلحة. وإضافة إلى ذلك، أفضت القيود المفروضة على التنقل، وفقدان الدخل والعزلة والاحتفاظ واحتدام مشاعر التوتر والقلق، إلى نشوء فئة جديدة غائبة عن الأنظار من الأطفال المعرضين للخطر الذين يزداد احتمال تعرّضهم أو معاينتهم لممارسات العنف البدني والنفسي والجنسي والإهمال داخل منازلهم. فقد ظهرت بالفعل دلائل على ازدياد العنف ضد الأطفال.

بجميع أشكاله، سواء تعلق الأمر بالعنف العائلي المرتكب بحقهم أم بالاعتداء عليهم في عقر دارهم أم بالاستخدام المفرط للقوة ضدهم من جانب أجهزة إنفاذ القانون في سياق تنفيذ قرارات الحجر ضد أطفال الشوارع. ومثلما جاء على لسان الأمين العام للأمم المتحدة، فإن ما بدأ كأزمة صحية قد يتحول إلى أزمة لحقوق الطفل أوسع نطاقاً لذلك، يدعو فريق الأمم المتحدة العامل المشترك بين الوكالات المعني بالعنف ضد الأطفال، بأعضائه جميعاً، الحكومات والمجتمع الدولي والمجتمع المدني ومؤسسات حقوق الإنسان والقطاع الخاص ومنظمات العمال والقيادة في كل قطاع إلى ضمان التصدي لجائحة كوفيد-19 باتخاذ إجراءات مراعية لحقوق الطفل من منظور متعدد القطاعات، وذلك في

ثلاثة مجالات هي :

لا بد من قياس البيانات المصنفة حسب العمر ونوع الجنس والمتعلقة بزيادة أو تراجع انتشار مختلف أنواع العنف ضد الأطفال، بغية الاسترشاد بها في عملية اتخاذ القرارات. وينبغي أن يشمل ذلك أيضاً تحليل العواقب الصحية والاجتماعية المترتبة على سياسات الحجر في الأجلين المتوسط والطويل، من قبيل إجراء عمليات شاملة لجمع البيانات المصنفة حسب العمر ونوع الجنس عن المخاطر التي يواجهها الأطفال وقدرتهم على التكيف في إطار إجراءات مكافحة جائحة كوفيد-19 وتحليل تلك البيانات.

واستخدامها، واتخاذ تدابير مدروسة وفعالة تأخذ في الاعتبار المخاطر الأخرى الناجمة عن إجراءات مكافحة الجائحة وينبغي توعية الأطفال بطريقة ملائمة وبلغة تناسب أعمارهم بآثار جائحة كوفيد-19 والتدابير المتخذة للتصدي لها. وينبغي أيضاً الإصغاء إلى رواياتهم عن تجاربهم في ظل الإجراءات الحالية لمكافحة الجائحة واستخلاص العبر منها. وينبغي التعاون أيضاً مع منظمات المجتمع المدني التي قامت بالفعل باستقصاء آراء الأطفال والتي تخطط حالياً لإجراء مزيد من التشاور معهم في جميع أنحاء العالم، وإسداء الدعم لهذه المنظمات.

2 تعزيز التضامن

ينبغي اعتبار حماية أطفال العالم قضيةً مشتركةً يمكن أن تحفز على تعزيز الشعور بالوحدة فيما بين الناس. وينبغي مواصلة أو زيادة الدعم المقدم إلى البلدان النامية، مع التركيز بوجه خاص على نظم الحماية الاجتماعية ونظم حماية الطفل، وإيلاء اهتمام خاص للأطفال الأكثر عرضة للخطر. ولا بد من مساندة الأطفال والمراهقين في الدور القوي الذي يمكن أن يضطلعوا به في تنمية هذه الروح على نحو ما برهن عليه كثيرون منهم بالفعل في جميع أنحاء العالم - سواء من خلال تطوعهم لتقديم المساعدة داخل المجتمعات المحلية أو انخراطهم في مكافحة الوصم بالعار وكره الأجانب والتمييز على الإنترنت.

تشكل النقاط التالية أجزاء مترابطة من إطار عمل قائم على حقوق الطفل من منظور متعدد القطاعات. وينبغي أن تسترشد جميع القرارات والأنشطة التي تخص الأطفال بمبدأ تحقيق مصلحة الطفل الفضلى المنصوص عليه في اتفاقية حقوق الطفل وفي الالتزامات الدولية التي قطعتها الدول على نفسها في مجال حقوق الإنسان والتوصيات الصادرة عن الآليات الدولية والإقليمية لحقوق الإنسان.

التدابير التي ينبغي اتخاذها على الفور

العنف ضد الأطفال: ينبغي ضمان الاعتراف بالخدمات الأساسية لحماية الطفل بوصفها خدمات منقذة لحياة الأطفال ومواصلة توفيرها لهم وإتاحة استفادتهم منها جميعاً حتى في أثناء عمليات الحجر وغير ذلك من أنواع القيود المفروضة. وينبغي أيضاً توسيع نطاق الدعم المالي والموارد المقدمة لخدمات الخطوط الهاتفية الوطنية المخصصة لنجدة الأطفال والخدمات المُستدامة لضحايا العنف الجنساني لزيادة قدرتها على الاستجابة لاحتياجات ضحايا أو شهود العنف من الأطفال الذين قد يجدون أنفسهم محاصرين في حالات الحجر مع المعتدين عليهم. وينبغي كذلك توسيع نطاق حملات التثقيف والتوعية العامة بشأن العنف ضد الأطفال، بما يشمل سبل وقايتهم من العنف، مثل تقديم النصائح المتعلقة بتربية الأطفال لمنع إساءة معاملتهم، وإتاحة سبل التعرف على العلامات المنبئة إلى احتمال تعرّض الأطفال للعنف في المنزل، وكيفية الحصول على الخدمات، والوسائل التي يمكن أن يستعين بها الجيران أو الأصدقاء لإسداء المساعدة لشخص يعاني من سوء المعاملة.

مشاركة الأطفال: ينبغي إتاحة الفرصة للاستماع إلى آراء الأطفال وأخذها بعين الاعتبار في عمليات اتخاذ القرارات المتعلقة بالجانحة، من خلال التشاور والحوار. فالأطفال يستخدمون التكنولوجيا الرقمية في مؤازرة بعضهم بعضاً، ويتبادلون الآراء فيما بينهم ويحددون ما يشوب الإجراءات التي تتخذها الحكومات من ثغرات. وسوف يواجه الأطفال والشباب واقعا مختلفا جديدا بعد مرور هذه الأزمة ومستقبلاً محفوفاً بالغموض، مما سيتطلب انخراطهم في عملية إيجاد الحلول.

تعزيز إمكانية الحصول على الحواسيب واستخدام الإنترنت: تشكل زيادة قدرة الأطفال على استعمال الإنترنت وعلى تحمل التكاليف المرتبطة به، ولا سيما في الأماكن الخاضعة لإجراءات الحجر، كوسيلة لتوفير التعليم والعمل والمعلومات العامة بشأن جائحة كوفيد-19، جزءاً مهماً من الإجراءات التي يلزم اتخاذها لمواصلة تمكين الأطفال من التعلم وتلقي الدعم وممارسة الأنشطة الترفيهية. ومن التدابير التي يمكن اتخاذها في هذا الصدد توفير برامج مالية لتحسين القدرة على الاتصال الإلكتروني، وتقديم إعانات لدعم حزم خدمات البيانات والاتصالات السلكية واللاسلكية، وإعارة الأجهزة، وتوفير خطوط هاتفية مباشرة للدعم التقني.

الحماية من أخطار الإنترنت: ينبغي تعزيز نشر المعلومات التي تشجع الأطفال على استعمال الإنترنت بطريقة مأمونة ومسؤولة وتعزيز الدعم المقدم لهم من أجل تطوير مهاراتهم الرقمية وتوطيد قدرتهم على التكيف، بما في ذلك قدرتهم على مراجعة المواد الذي ينشئها المستخدمون وحذفها، والإبلاغ عن المواد الضارة وعن الخطاب المحرّض على الكراهية والسلوك غير القانوني. وينبغي أيضاً اتخاذ تدابير وافية من أجل التصدي للعنف عبر الإنترنت، تشمل توفير إرشادات وأدوات للآباء والقائمين بالرعاية بشأن كيفية حماية الأطفال بشكل أفضل من الأخطار التي يواجهونها سواء أثناء استعمال الإنترنت أم في سياقات أخرى، بما في ذلك سبل التصدي للاتصالات والسلوكيات والمواد المؤذية والإبلاغ عنها عند الاقتضاء. ويلزم تحديث سياسات الحماية الحالية المعمول بها في المؤسسات التعليمية لكي تراعي مخاطر الإنترنت والأضرار المحتملة التي قد يسببها وقوعها بسبب تلقّي التعليم عبر الإنترنت. وينبغي للجهات المعنية في القطاع الخاص أن تتخذ التدابير التقنية المناسبة لمنع القاصرين من الاطلاع على مواد غير لائقة أو الحصول على خدمات غير ملائمة أو التعرّض لها، ومن تلك التدابير مثلاً وضع أدوات الرقابة الأبوية، والتحقق من العمر، ومراعاة اعتبارات الأمان أثناء التصميم، وإتاحة تجارب مختلفة باختلاف العمر، وحماية المحتوى بكلمات سر، وقوائم الحظر/السماح، والضوابط المتعلقة بالشراء وبالوقت، وخيارات عدم التقيّد، وتصفية المحتوى وتحديد مدى ملاءمته.

الصحة العقلية: ينبغي تقديم معلومات لآباء الأطفال والقائمين على رعايتهم تساعدهم على معرفة طريقة التحدث مع الأطفال في موضوع الجائحة، وكيف يعتنون بصحتهم العقلية وبالصحة العقلية لأطفالهم، وتزويدهم بالأدوات التي يمكنهم أن يستعينوا بها في مساعدة أطفالهم على التعلم. وينبغي تعزيز تدريب العاملين في مجال الصحة والتعليم والخدمات الاجتماعية على معالجة الآثار التي قد تخلفها جائحة كوفيد-19 على رفاهية الطفل، بما في ذلك تنمية مهاراتهم في التحدث إلى الأطفال بشأن القلق وانعدام الأمن.

الرعاية البديلة: ينبغي ضمان استمرار تقديم الخدمات الأساسية لحماية الطفل، بما في ذلك الرعاية البديلة، وتمكين جميع الأطفال من الحصول عليها حتى في أثناء تنفيذ إجراءات الحجر وغيره من أنواع القيود المفروضة. وينبغي تقديم الدعم المناسب لاحتياجات مراكز الرعاية المؤقتة والأسر، بما فيها الأسر التي يعيها أطفال والأسر التي تحتضنهم، وذلك بهدف مؤازرة الأطفال عاطفياً وتشجيعهم على الاعتناء بأنفسهم على النحو المناسب. وينبغي كذلك تجنب إيداع الأطفال في مؤسسات تفتقر إلى مقدمي الرعاية، مع إعطاء الأولوية للرعاية الأسرية، ومنها الرعاية التي يقدمها الأقارب.

إدارة حالات الأطفال المعرضين للعنف: ينبغي إنشاء آليات لضمان استمرار حصول المجتمعات المحلية التي فرضت عليها قيود تمنعها من التنقل على الرعاية الشاملة الملائمة للأطفال الذين يتعرضون لأعمال العنف، ويشمل ذلك إدارة حالات من وقوع ضحية للعنف. وينبغي توفير التدريب والدعم للأخصائيين الاجتماعيين والعاملين في الخطوط الهاتفية المتاحة لنجدة الأطفال في ظروف جائحة كوفيد-19، بما يشمل إطلاعهم على الحقائق الأساسية والمعتقدات الخاطئة، والأثر المترتب على الانشغالات المتعلقة بحماية الطفل، والخدمات المدعومة. ويتعين تحديد ما يمكن أن يتخذه الأخصائيون الاجتماعيون من تدابير للتخفيف من حدة المخاطر والأساليب البديلة التي يمكنهم اعتمادها لكفالة المتابعة في حال تعرّض القيام بزيارات منزلية.

الأطفال المحتجزون: ينبغي الإفراج عن الأطفال من جميع أشكال الاحتجاز حيثما أمكن، وخفض عدد **الأطفال المحرومين من حريتهم** خلال حالة الطوارئ المرتبطة بجائحة كوفيد-19 من أجل الحد من احتمالات تعرضهم للعدوى بسبب الاكتظاظ والحبس وقلة فرص الحصول على الخدمات الصحية والنظافة الصحية. وينبغي منع اعتقال الأطفال أو احتجازهم بسبب انتهاكهم التوجيهات المتعلقة بإجراءات مكافحة كوفيد-19، وإنهاء احتجاز الأطفال وأسره لأسباب تتعلق بالهجرة، وضمان إعادة أي طفل أُلقي القبض عليه أو احتُجز إلى أسرته فوراً

التدابير التي ينبغي اتخاذها في

الأجلين المتوسط والطويل

المراحل الانتقالية: ينبغي إعطاء الأولوية لاستئناف تقديم خدمات الأطفال في سياق التخفيف التدريجي لإجراءات الحجر. كما ينبغي إعطاء الأولوية لاستمرارية الخدمات التي تركز على الطفل، مثل التعليم، وبرامج التغذية، ورعاية الأمهات وحديثي الولادة، وخدمات التلقيح، وخدمات الصحة الجنسية والإنجابية، وعلاج فيروس نقص المناعة البشرية، والصحة العقلية، والخدمات النفسية والاجتماعية وخدمات الحماية الأساسية. ويلزم القيام بحملات التوعية وإعادة التسجيل لضمان ألا يُترك أي طفل بدون تعليم وبدون حماية. وينبغي أيضاً ضمان أن يفرض الحوار الاجتماعي مع الحكومات وممثلي أصحاب العمل والعمال إلى وضع سياسات قوية مبنية على توافق الآراء، وضمان تسخير تلك السياسات لخدمة من هم في أشد الحاجة إليها. وينبغي كذلك التعرف على أكثر الأطفال ضعفاً وأشدهم فقراً ومدّ أسرهم بالمساعدة الاقتصادية المناسبة، بما في ذلك التحويلات النقدية، والدعم بالغذاء والتغذية، وتحسين سبل الاستفادة من فرص العمل والأنشطة المدرة للدخل

السياسات والميزانيات المالية: يلزم إعادة صياغة الأولويات الاجتماعية ووضع خطة استراتيجية مستقبلية **لخدمات العامة**، ولا سيما خدمات الحماية الاجتماعية وخدمات حماية الطفل، والحد من عدم المساواة من أجل إعادة إرساء المالية العامة على أسس الاستدامة – **واكتساب القدرة** على الصمود استعداداً لمواجهة أي أزمة وطنية أو عالمية أخرى

عمل الأطفال والاتجار بهم: يلزم تقديم مساعدة اقتصادية مناسبة إلى المجتمعات المحلية المتدنية الدخل، مثل التحويلات النقدية، لمساعدة الأسر الفقيرة وغيرها من الأسر الضعيفة على تلبية احتياجاتها الأساسية دون اللجوء إلى عمل الأطفال أو تزويجهم. وينبغي تعزيز التنسيق بين الوزارات، وكذلك التنسيق في إطار الشراكات بين الجهات المعنية المتعددة بشأن أهداف التنمية المستدامة ذات الصلة بالموضوع، مثل التحالف المعني بالغايات 7.8 من أهداف التنمية المستدامة، ومضاعفة الجهود لمنع عمل الأطفال وكشفه والتخفيف من أثره ومعالجته، مع إيلاء اهتمام خاص لمسألة تزايد خطر الاتجار بالأطفال

الأطفال في الظروف الإنسانية: ينبغي توفير إمكانية الحصول على ما يلزم من مؤازرة عاطفية ودعم مالي لمقدمي الرعاية أو الأسر التي يعيّلها أطفال والمعرضة للخطر بشكل خاص أو التي تضررت بالمرض تضرراً مباشراً. ويلزم تدريب العاملين في القطاع الصحي والمرتبين على المخاطر المتعلقة بحماية الطفل وتحديد آليات الدعم النفسي - الاجتماعي والأنشطة التعليمية البديلة. وينبغي التماس مساهمات أفراد المجتمعات المحلية ودعمهم (بما يشمل الزعماء التقليديين والدينيين) بشأن تصميم وتنفيذ استراتيجيات فعالة في مجال الرسائل والاتصالات تكون مراعية لاحتياجات الأطفال وتهدف إلى تعزيز حمايتهم، ووقايتهم من المخاطر، والتوعية العامة بإجراءات الإحالة المناسبة. وينبغي أيضاً إتاحة خيارات آمنة للأطفال غير المصحوبين ووضع ترتيبات بديلة للأطفال الذين تقيم أسرهم في مرافق الإيواء المكتظة

الأطفال والنزاع المسلح: ينبغي الالتزام بدعوة الأمين العام للأمم

المتحدة إلى وقف إطلاق النار على الصعيد العالمي. ويجب تيسير

وصول العاملين في المجال الإنساني إلى الأطفال والأسر لتزويدهم بالخدمات الأساسية، بما في ذلك الغذاء والرعاية الصحية والحماية والمياه والصرف الصحي، والامتناع عن عرقلة إيصال إمدادات الإغاثة أو منع المحتاجين من الحصول على الخدمات. وينبغي ضمان تنفيذ القيود المفروضة على الحدود وعلى إمكانية التنقل بطرق تكفل للأطفال والأسر الهاربة من النزاع والاضطهاد القدرة على التماس اللجوء، وتسمح للنازحين من الأطفال والأسر بالانتقال إلى مناطق أكثر أمناً في بلادهم.

دعوة للعمل

تستوجب الأزمات العالمية اتخاذ إجراءات عالمية. لذلك، أصبحت الحاجة إلى التضامن والتعاون بين الجهات المتعددة المعنية وكذلك تعددية الأطراف ضرورية أكثر من أي وقت مضى. وقد باتت لزاماً على الحكومات والجهات المانحة الثنائية **والمتعددة الأطراف** والمجتمع المدني والقطاع الخاص أن تحشد جهودها من أجل:

- صون الحماية الاجتماعية والصحة والتعليم وحماية خدمات الأطفال؛
- ضمان حمايتهم على النحو الواجب، وتمكينهم من الازدهار؛
- تحقيق كامل إمكاناتهم عندما تنفجر هذه الأزمة وصولاً إلى تحقيق خطة التنمية المستدامة.

يجب علينا جميعاً أن نتعاون لضمان إشراك الأطفال في جميع القرارات المتخذة لمواجهة جائحة كوفيد والتعافي منها، وأن نحرص على ألا يُترك أي طفل خلف الركب.